



الخطة الاستراتيجية القطاعية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد

2022-2017

تشرين ثاني / 2016

فلسطين



جدول المحتويات

3	تقديم
4	المقدمة
5	منهجية وآلية العمل
6	قائمة الشركاء
7	نبذة عن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد
7	قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
10	فلسطين على مقياس التنمية التكنولوجية
13	قطاع البريد
16	واقع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد في المحافل الدولية
17	تحليل الوضع القائم
19	الرسالة والرؤية والاهداف الاستراتيجية
19	الرؤية :
19	قطاع فاعل ومحرك رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة.
19	الأهداف الاستراتيجية للقطاع، السياسات والأنشطة
30	استراتيجية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد وأجندة السياسات الوطنية
32	البرامج حسب البيان السياساتي للاعوام 2017-2019
32	برنامج الاتصالات حسب البيان السياساتي
34	برنامج تكنولوجيا المعلومات حسب البيان السياساتي
36	برنامج البريد حسب البيان السياساتي
38	البرنامج الإداري حسب البيان السياساتي
40	المغلفات المالية
44	الخطة التنفيذية والمتابعة والتقييم



تقديم

يسرني ان اقدم لهذه الخطة الاستراتيجية الوطنية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد في فلسطين للفترة 2017-2022، والتي تم اعدادها بالشراكة والتنسيق مع مختلف مكونات القطاع من مؤسسات حكومية وأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، على قاعدة شعارنا الذي رفعناه "شركاء في التخطيط ... شركاء في العمل ... شركاء في الإنجاز"، وذلك ايماناً منا بأن تنمية هذا القطاع وتعظيم دوره وأثره الاجتماعي والإقتصادي هي مهمة جماعية وهدف مشترك لكافة مكونات القطاع، وأنه ليس بمقدور الوزارة لوحدها تحقيق هذه الاستراتيجية، بل شركاؤنا في القطاع هم ايضا الذراع التنفيذي لتحقيق اهداف وغايات هذه الاستراتيجية.

تأتي هذه الخطة، مبنية على اجندة السياسات الوطنية للحكومة، في وقت تتسارع فيه الثورة التقنية ويحقق القطاع قفزات هائلة في دوره واستخداماته وتأثيره، لا بل يبدو اننا على اعقاب موجة غير مسبوقة من هذه الثورة، تتمثل في دخول تقنيات ومفاهيم ووسائل جديدة سبترتب عليها تحولات كبيرة في المستويين الاجتماعي والاقتصادي، وقد بدأت طلائع هذه الموجة تلوح مع ظهور مفاهيم وتقنيات مثل انترنت الأشياء، وقواعد البيانات الهائلة، والحوسبة السحابية، ويقدر ما ستحملة هذه الموجة من آمال ومزايا وإيجابيات، فإنها ستفرض علينا العديد من التحديات لمواكبتها وتوظيفها والتفاعل معها بشكل ايجابي وآمن، ولذا فقد تم رسم توجهاتنا وتحديد أهدافنا الاستراتيجية بما يستجيب مع هذه التحديات القائمة والمحتملة، ويسهم في تحقيق جاهزية الكاملة للتحويل الى اقتصاد المعرفة، وتوفير الخدمات الالكترونية المتكاملة للمواطنين والمؤسسات.

نحن نعي جيدا حجم العقبات والصعوبات السياسية والمالية التي تواجهنا، والتي تحد دون شك من قدرتنا على تنفيذ هذه الاستراتيجية، ولكننا في المقابل نعول الكثير على ما نمتلكه من عقول وإرادات وطاقات شبابنا المبدع، وعلى قدرة مؤسساتنا المختلفة على التعاون والشراكة الفعلية والفاعلة للنهوض بالقطاع، وهذا ما يمثل لنا الضمانة ويجعلنا مطمئنين في قدرتنا على تجاوز ما يعترضنا من العقبات وتذليل ما يواجهنا من الصعوبات بتسجيل الانجازات الكفيلة بتحقيق أهداف وتوجهات هذه الاستراتيجية الواعدة والطموحة سعياً لتنمية المجتمع وصموده.

ختاماً اتوجه بالشكر والتقدير لكل من عمل على اعداد ومراجعة ونقاش هذه الاستراتيجية سواء من شركائنا من خارج الوزارة، ومن طاقم الوزارة، وخص بالشكر فريق العمل المكلف باعداد هذه الاستراتيجية على الجهد المضني الذي بذلوه في كافة مراحل العمل عليها، داعياً الله عز وجل ان يوفقنا جميعاً للتعاون والعمل الجاد والمخلص لتحقيق ما جاء في هذه الاستراتيجية، وان نقطف جميعاً والمواطن الفلسطيني اولاً ثمار هذه الاستراتيجية في المستقبل القريب .

وفق الله الجميع لما فيه الخير لهذه البلد وأهله

أ.د. علام موسى

وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات



1. المقدمة

يعد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أهم عناصر التطور والتنمية في العالم، حيث لم يعد بإمكان أي دولة أن تحقق الإنجازات والتطوير في مختلف المجالات دون أن يكون قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أحد ركائزها الأساسية، باعتباره من البنى التحتية اللازمة لتطوير العمل الحكومي والحكومة الالكترونية والبريد وغيرها من الخدمات منها العمل والزراعة والصحة والتعليم والنقل والصناعة والتجارة ونقل المعلومات، ولأهمية هذا القطاع فقد أخذت الحكومة الفلسطينية من خلال وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على عاتقها مسؤولية إدارة وتنظيم وتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد في فلسطين، وتوفير البيئة القانونية والأطر التنظيمية الملائمة لضمان المنافسة العادلة، كما تعمل الحكومة على تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في البنية التحتية لخدمات النطاق العريض، وتقديم خدمات جديدة للمواطن الفلسطيني بجودة عالية وأسعار مناسبة، لقناعتها وإدراكها بأهمية هذا القطاع على الاقتصاد الفلسطيني.

أما في قطاع البريد وأهميته ودوره في خدمة المواطن الفلسطيني، فقد تم ترخيص 12 شركة خاصة لنقل البريد الدولي السريع بالإضافة إلى البريد الفلسطيني والذي عملت الحكومة على تطويره من خلال زيادة عدد المكاتب إلى حوالي 100 مكتب ووكالة بريدية منتشرة في مدن وقرى الوطن، واستغلالها لتقديم العديد من الخدمات البريدية والمالية وغيرها من خدمات الوزارات الأخرى من خلال النوافذ الموحدة، والتي عمل قطاع البريد لزيادة عدد الخدمات المقدمة في مكاتب البريد، وهي عبارة عن مكتب بريد



يتواجد فيه أكثر من وزارة لتقديم خدماتها داخل مكتب البريد، وقد باشرت الوزارة مؤخراً بتقديم خدمات حكومية أخرى من خلال موظف البريد المعتمد نيابةً عن الوزارات.

2. منهجية وآلية العمل

لقد تم متابعة العمل وصولاً إلى هذه الاستراتيجية عبر:

- قرار معالي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أ. د. علام موسى رقم (89) بشأن تشكيل فريق داخلي برئاسة السيد باسم حمودي لإعداد الاستراتيجية القطاعية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد بالتواصل مع الشركاء من القطاع ضمن شراكة متكاملة بالتنسيق مع الشركاء لإعداد وثيقة الإستراتيجية.
- عقد اجتماعات يومية وورشات عمل لأعضاء الفريق وصولاً إلى مكونات الاستراتيجية القطاعية
- إشراك وزارة المالية والتخطيط في الاجتماعات التي ناقشت الإستراتيجية بمراحل إعدادها.
- مراجعة الإستراتيجية الوطنية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد للأعوام 2011-2013 و 2014-2016.
- مراجعة دليل إعداد الاستراتيجية القطاعية ومراجعة البيان السياساتي للبرامج.
- اشراك الإدارات العامة ومدراء البرامج في وضع وصقل الأهداف الاستراتيجية والسياسات والأنشطة التي تتفق مع البيان السياساتي للبرامج ومع دور ومهام عمل الوزارة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المنظمة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد.
- أعدت هذه الإستراتيجية بناءً على منهجية شاركت فيها جميع الأطراف المعنية الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات بحيث جرت مشاورات موسعة من



خلال سلسلة من ورش العمل والاجتماعات والمناقشات حيث تم الأخذ بعين الاعتبار التطورات والتحديثات والتعديلات التي طرأت في هذا المجال.

قائمة الشركاء

الرقم	المؤسسة	الممثل
1	وزارة المالية والتخطيط	السيد أنور قباجة
2	وزارة العدل	الاستاذة هدى الوحدي
3	وزارة الاعلام	السيدة رولا بلبيسي والسيد داوود عبد الكريم
4	وزارة الصحة	السيد علي الحلو
5	وزارة النقل والمواصلات	السيد شاهر عياش
6	وزارة العمل	السيد يحيى عطاونة
7	وزارة التنمية الاجتماعية	السيد عبد الله القب
8	وزارة الاقتصاد الوطني	بلال كامل
9	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	المهندس حسام دنون
10	مجموعة الاتصالات الفلسطينية	السيد حاتم النتشة
11	الشركة الوطنية موبايل	السيد أسامة القواسمي
12	شركة واصل	السيدة هدى الجاك والسيد بشار العزة
13	الشركة الأولى	السيد ابراهيم حبش
14	اتحاد شركات أنظمة المعلومات (بيتا)	السيد عارف حنايشه والسيد امجد غوشه والسيد محمد طوباسي
15	شركة سبارك للاستشارات والتدريب	السيد مهند حجاوي
16	جامعة بيرزيت	د. واصل غانم



17	جامعة النجاح الوطنية	د. لؤي ملحيس
18	جامعة القدس المفتوحة	المهندس اسلام عمرو
19	الجامعة العربية الامريكية	محمد حمارشة
20	جامعة فلسطين التقنية (خضوري)	د. يوسف دراغمة
21	وكالة التنمية الكورية (KOICA)	
22	الوكالة التركية للتعاون والتنسيق (TIKA)	
23	الوكالة الالمانية للتنمية (GIZ)	
24	الوكالة الامريكية للتنمية	

3. نبذة عن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد

قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

يواكب العالم اليوم ثورة حقيقية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ولم يعد بإمكان أي دولة تتطلع إلى الإنجاز والتطوير بهدف تحقيق التنمية المستدامة على كافة الأصعدة أن تحقق ذلك، دون أن يكون هذا القطاع أحد ركائزها الأساسية، وقد قامت الحكومة الفلسطينية ممثلةً بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمسؤولة عن هذا القطاع والتي بدأت عملها لتطويره منذ عام 1994، بتخصيص وتحرير قطاع الاتصالات وفتح سوق الاتصالات للمنافسة، واتجهت الوزارة نحو سياسة فتح السوق في خدمات النطاق العريض نتيجة الطلب المتزايد على خدمات الانترنت وتم ذلك من خلال منح رخصة النطاق العريض لعدة شركات للمساهمة في فتح السوق وتحسين جودة الخدمات المقدمة وتخفيض الأسعار، وواصلت الوزارة سياستها في تحرير سوق الاتصالات من خلال اعتماد نموذج ال BSA والذي وفر للمشارك خيارات عدة للانترنت مع الإبقاء على خط النفاذ من خلال المشغل الثابت.



خطت الحكومة خطوات لدعم قطاع تكنولوجيا المعلومات بدءاً بمشروع الحكومة الالكترونية والعمل على بناء البوابة الالكترونية الحكومية لتقديم الخدمات للمواطن وقطاع الاعمال، وتجهيز البنية التحتية لتطوير الخدمات الالكترونية وبناء ناقل البيانات الحكومي "X-Road"، وإنشاء خوادم حماية Security Servers للمؤسسات الحكومية وخادم شهادات المصادقة الالكترونية Certificate Authority، لتسهيل وتبادل البيانات بين المؤسسات المختلفة، حيث تم تبادل 19 خدمة حكومية "من حكومة إلى حكومة G2G" وجاري العمل على خدمات أخرى لباقي المؤسسات، للوصول للحكومة الالكترونية المتكاملة والتي تؤدي إلى زيادة الشفافية وتحسين الأداء الحكومي ليصبح أكثر كفاءة وفاعلية في إدارة الدولة، وكذلك العمل على إعداد السياسات الخاصة لقطاع تكنولوجيا المعلومات باعتباره أحد القطاعات الرئيسية التي تساهم في بناء الاقتصاد الفلسطيني وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة من خلال الدور الهام الذي تلعبه باعتبارها من البنى التحتية اللازمة لتطوير العمل الحكومي والحكومة الالكترونية والخدمات البريدية.

أما في الجانب التشريعي فقد أنجزت الوزارة قانون المعاملات الالكترونية، حيث تم اعتماده من قبل مجلس الوزراء، وتعمل الوزارة مع الشركاء لانجاز حزمة من القوانين ذات الصلة كقانون الجرائم الالكترونية وقانون حماية البيانات والخصوصية وغيرها، وبخصوص الناحية الإدارية والتنظيمية فقد تم اعتماد لجنة وزارية وفريق وطني مركزي للحكومة الالكترونية ولجنة دائمة لزار، وعلى صعيد المضي قدماً لتقديم خدمات حكومية للمواطن G2C فقد تم بناء نظام لحصر الخدمات الحكومية وبوابة الخدمات الالكترونية.

قامت الوزارة بمجموعة خطوات لدعم وتعزيز دور تكنولوجيا المعلومات منها للذكر لا للحصر:



1. تشكيل فريق فلسطين للاستجابة للكوارث الحاسوبية ليكون مصدرا موثوقا لحماية البيانات والتعامل مع الانتهاكات والخروقات في حال حدوثها.
2. ربط عدة مؤسسات بناقل البيانات الحكومي لتبادل البيانات فيما بينها مما يسهل من الاجراءات للحصول على الخدمة، وتقليص زمن تقديم الخدمة.
3. التحضير لإطلاق عشرة خدمات حكومية محوسبة للمواطن G2C.
4. إنشاء مركز بيانات وطني National Data Center.

كما قامت الوزارة في الفترة الماضية بإطلاق مشروع التدقيق على الشركات العاملة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وتحديد نسبة 7% المترتبة على الشركات لصالح الخزينة العامة. كما تم إصدار بقرار مجلس الوزراء تعفي فيه بعض الشركات العاملة في قطاع الاتصالات من دفع عوائد الـ 7% (خمس سنوات)، كذلك تم إعداد دراسة على تقييم سوق الاتصالات في فلسطين بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات والبنك الدولي.

هذا ولا يزال العمل مع جميع الاطراف لإطلاق خدمات الجيل الثالث لشركتي جوال والوطنية موبايل وتمكين شركة الوطنية موبايل من دخول سوق العمل في قطاع غزة وما يترتب عليه من تمديد رخصة الشركة لـ 5 سنوات إضافية. كما ويتم حالياً العمل على إعداد قانون حماية المستهلك وقانون حماية التنافس في فلسطين وتقييم الخطة الوطنية للترقيم وتناقل الأرقام بين المشغلين وتعليمات التراخيص.



فلسطين على مقياس التنمية التكنولوجية*

(حسب آخر البيانات الواردة من الاتحاد الدولي للاتصالات والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

شهد مؤشر التنمية التكنولوجية ارتفاعاً خلال الأعوام الماضية كما هو مشار إليه في الجدول الآتي:

المؤشر	السنة
4.07	2012
4.16	2013
4.52	2014
4.67	2015

ولتسليط الضوء على مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المؤشرات الفرعية* بشكل

مختصر، على النحو التالي:

اسم المؤشر	النسبة	ملاحظات
النفوذ إلى تكنولوجيا المعلومات لعام 2015	10 /5.4	عدد الاشتراكات في خدمات الهاتف الثابت والخلوي وعرض النطاق الدولي للإنترنت والنسب المئوية للأسر التي تتمتع بالنفوذ إلى الإنترنت. (عدد المشتركين للهاتف الثابت 403.118 خط).

* يستخدم مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات لقياس مقدار المستجديات في هذا القطاع ومستوى التقدم ومقدار الفجوة الرقمية، بالإضافة إلى إمكانية البلدان لتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

* البيانات والمؤشرات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.



عدد مشترك خط النفاذ ADSL 285 ألف مشترك.		
التغطية الجغرافية للهاتف الثابت 97%، للهاتف النقال 83%.		
عدد مشترك الهاتف النقال 3.5 مليون.		
نفاذ الأسر لعام 2014 (دورية يتم تحديثها كل ثلاثة سنوات)		
	63.1%	1. لديها جهاز حاسوب
	53%	2. لديها اتصال بالانترنت
	39.8%	3. لديها خط هاتف ثابت
	97.8%	4. لديها هاتف نقال
نفاذ المؤسسات (حسب آخر بيانات الاحصاء المركزي)		
لكل 100 عامل.	22.3	عدد أجهزة الحاسوب في المنشأة الفلسطينية
لكل 100 عامل	25.9	عدد أجهزة الهاتف الثابت
لكل 100 عامل	40.2	عدد أجهزة الهاتف المحمول
الكفاءات والموارد البشرية		
من السكان الذين لا تقل اعمارهم عن 10 سنوات.	60%	استخدام الحاسوب
	54%	استخدام الانترنت
العاملون في المنشآت الاقتصادية فقط.	1%	العاملون في القطاع
	31.4%	البطالة بين الخريجين من القطاع



الأداء الاقتصادي لعام 2014		
	602 منشأة	المنشآت العاملة في القطاع
ما زالت هناك فجوة كبيرة بين حجم الصادرات والواردات لهذا القطاع. حجم الواردات لعام 2013 ماقيمته 63 مليون دولار. حجم الصادرات لعام 2013 ماقيمته 9 مليون دولار.	11.4%	مساهمة مؤسسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إجمالي القيمة المضافة للمؤسسات الفلسطينية في مختلف القطاعات
من إجمالي المنشآت الاقتصادية في القطاع الخاص والأهلي باستثناء القطاع المالي.	0.5%	المؤسسات العاملة في قطاع المعلوماتية والاتصالات لعام 2014
من إجمالي الإنتاج في القطاع الخاص والأهلي	6.3%	إنتاج القطاع
نصف مليار دولار من إجمالي القيمة المضافة في القطاع الخاصة والأهلي	7.6%	القيمة المضافة للقطاع
	5.9%	مشاركة قطاع المعلوماتية والاتصالات من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعامي 2014 - 2015



قطاع البريد

مر البريد الفلسطيني وما يزال يمر بمراحل صعبة بسبب العراقيل التي وضعها الإحتلال الإسرائيلي في طريق تقدم الخدمات البريدية، ومع اصرار الحكومة ممثلة بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تدير هذا القطاع ، استطاعت جزئياً النهوض بقطاع البريد ، وخطت خطوات متقدمة على سبيل تحقيق نقلة نوعية بالخدمات البريدية كما ونوعاً وإعادة تفعيل البريد الفلسطيني كأحد عناوين السيادة لاقامة الدولة الفلسطينية المستقلة واستطاعت الحكومة احراز تقدم من حيث تحقيق ما يلي:-

- ◀ تطوير وتحسين الخدمات كماً ونوعاً واعتماد شعار سيادي، واعتماد البريد مركزاً لتقديم الخدمات الحكومية وناقلًا للبريد الحكومي.
- ◀ إضافة خدمات بريدية جديدة تلبي بعض احتياجات المواطنين .
- ◀ إدخال الروح التجارية والتنافسية في الخدمات البريدية بترخيص 15 شركة ووكالة بريدية.
- ◀ اطلاق بعض الخدمات الحكومية المتعددة من بعض مكاتب البريد(النوافذ الموحدة) .
- ◀ دخول فلسطين إلى قائمة الدول التي تتمتع برمز بريدي دولي.
- ◀ التبادل البريدي المباشر عبر الاردن ليصبح التبادل البريدي مباشرة الى فلسطين.
- ◀ توجيه أنظار الدول العربية الشقيقة والدولية الصديقة لتوقيع إتفاقيات عمل مشترك مع البريد.



يقدم قطاع البريد الخدمات التالية:

1. بريد الرسائل، الطرود البريدية، البريد العاجل الدولي، البريد الدعائي والبريد الحكومي.
2. الخدمات المالية وتشمل: هواة الطابع، طابع إيرادات مالية، وصرف مستحقات وتسديد فواتير لجهات عديدة.
3. تقديم خدمات النافذة الواحدة في بعض فروع البريد لكل من وزارة النقل والمواصلات، وزارة العدل ووزارة الداخلية.
4. خدمة إصدارات الطابع (99 طابع بريدي حتى عام 2015).

أما على مستوى التبادل البريدي المباشر في المحافظات الشمالية فقد كانت المؤشرات* على النحو التالي:

1. مجموع البعثات البريدية الدولية الواردة إلى المحافظات الشمالية 449,330 بعثة بريدية، وذلك نهاية العام 2015 بمعدل شهري بلغ 37,444 بعثة بريدية، ويوضح الجدول التالي التوزيع النسبي لهذه المواد:

النسبة	اسم المؤشر
68.3%	رسائل واردة عادية
8.9%	المطبوعات
13.5%	الرسائل المسجلة

* حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.



9.3%	البريد السريع والطرود والبرقيات والرزم الصغيرة
------	--

2. البريد الدولي الصادر من المحافظات الشمالية خلال عام 2015، فتوضح البيانات أن مجموع

المواد البريدية الصادرة بلغ 111,754 بعبئة بريدية، أي بمعدل شهري 9,312.8 بعبئة بريدية،

ويوضح الجدول التالي التوزيع النسبي لأعداد هذه المواد:

النسبة	اسم المؤشر
83.1%	الرسائل العادية الصادرة
4.1%	الرسائل المسجلة الصادرة
3.4%	المطبوعات الصادرة
9.4%	البريد السريع والطرود والبرقيات والرزم الصغيرة الصادرة.

3. البريد الداخلي فإن النتائج تشير إلى أن مجموع هذه البعثات بلغ 995590 بعبئة بريدية خلال عام

2015 بمعدل شهري 82965.8 بعبئة بريدية، على النحو المبين في الجدول:

النسبة	اسم المؤشر
92.0%	رسائل عادية
5.9%	الرسائل المسجلة
1.6%	المطبوعات
0.5%	الطرود والبرقيات والرزم الصغيرة



واقع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد في المحافل الدولية

لقد شكل حصول دولة فلسطين على عضوية مراقب في الامم المتحدة في التاسع والعشرون من شهر تشرين ثاني لعام 2012 مرحلة هامة في مسيرة النضال الوطني نحو الحرية بإنهاء الاحتلال وإنجاز الاستقلال، تستوجب فيها حشد وتوحيد كل طاقات الشعب الفلسطيني لإنجاز هذا الاستحقاق الوطني الكبير، واستثمار دعم ومناصرة وتأييد دول العالم التي وقفت الى جانب فلسطين ودافعا للحكومة بكافة قطاعات العمل فيها ومن ضمنها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد لرفع مستوى التمثيل في المحافل الدولية وخاصة الأمم المتحدة وما يتفرع عنها من مؤسسات مهنية متخصصة مثل الاتحاد الدولي للاتصالات والاتحاد البريدي العالمي حيث ما زالت فلسطين ممثلة القطاع تتبوأ فيها العضوية بصفة مراقب.

وقامت وزارة الاتصالات ممثلة عن الحكومة ببذل كافة الجهود والعمل عربياً واقليمياً ودولياً لاستصدار القرارات الدولية الداعمة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد في فلسطين كقرار حق فلسطين في ادارة طيفه الترددي وقرار وتجنييد كافة اشكال الدعم لقطاع الاتصالات في فلسطين الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) وقرار منح فلسطين الرمز البريدي الدولي الصادر عن الاتحاد البريدي العالمي (UPU)، وكثفت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بصفتها قائدا للقطاع من حضورها للمؤتمرات والاجتماعات الدولية لتجنييد الدعم وبكافة اشكاله وحشد مزيدا من التأييد الدولي لنصرة قضايا القطاع بنزاعه المستمر مع الاحتلال بسبب السيطرة والهيمنة الاسرائيلية على المعابر والحدود والطيف الترددي وسيطرته على جميع مناحي الحياة للمواطن الأمر الذي يعيق من حصوله على كافة الخدمات اسوة بدول العالم .



4. تحليل الوضع القائم

تحديد مواضع القوة والضعف والفرص والمخاطر لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد

نقاط الضعف Weaknesses	نقاط القوة Strengths
1. ضعف الخدمات الالكترونية الحكومية المقدمة للمواطنين.	1. نسبة تعليم عالية في المجتمع الفلسطيني وتوفر الكفاءات البشرية المؤهلة.
2. ضعف خدمات الاتصالات عن المستوى العالمي (3G, 4G ...)	2. اهتمام حكومي بتطوير مجتمع المعلومات. 3. مجتمع فتي/شباب (صغار السن يشكلون غالبية المجتمع).
3. مساهمة متواضعة للقطاع في الناتج المحلي.	4. انتشار كليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجامعات والعهاد الفلسطينية.
4. ضعف وقصور البيئة القانونية والتشريعية المنظمة للقطاع.	5. قطاع خاص نشط طموح.
5. تواضع الاستثمارات وندرة الصناعات في مجال تصنيع التكنولوجيا.	6. إطلاق زنار وتوحيد المفاهيم والتصنيفات الفلسطينية. 7. بنية تحتية قابلة للتطوير والانتشار لشبكات الاتصالات الثابتة والمتحركة.
6. الفجوة بين مخرجات الجامعات ومتطلبات سوق العمل.	8. وجود رأس مال محلي وأجنبي للاستثمار في هذا القطاع.
7. ضعف الموارد المالية المخصصة لدعم البرامج والانشطة التطويرية.	9. تبني الحكومة سياسة السوق الحر وتحفيز المشاركة الواسعة من قبل القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.
8. عدم وجود قواعد بيانات وطنية شاملة.	10. توفر نقاط بريدية لخدمات الجمهور موزعة على أكثر من 100 مكتب بريد في فلسطين، 230 موزع قروي، و2 وكالة
9. ضعف التكنولوجيا والابتكار.	بريدية خاصة يمكن استثمارها كنوافذ موحدة لتقديم خدمات
10. عدم انتشار خدمات النطاق العريض.	متعددة للمواطن.



Threats التهديدات	Opportunities الفرص
<ol style="list-style-type: none"> 1. الاحتلال الاسرائيلي وعدم استقرار المنطقة سياسيا وأمنيا. 2. استمرار الانقسام السياسي بين شقي الوطن. 3. سيطرة الاحتلال على الترددات والمعايير والحدود. 4. قرصنة الشركات الاسرائيلية للأسواق الفلسطينية. 5. حجم التمويل المقدم لفلسطين مرتبط بالمتغيرات والمواقف السياسية. 6. جمود التشريعات السارية وعدم مواكبة التطور في القطاع. 7. السيطرة الاسرائيلية على القدس والمناطق المسماة ج. 8. السوق الموازية: السوق التي تعمل دون ترخيص أو اذونات العمل. 9. عدم تعاون الوزارات الشريكة لانجاز المشاريع والمبادرات المشتركة. 10. جمود التشريعات السارية وعدم مواكبة التطور في القطاع وتأخر إقرار القوانين والأنظمة الداعمة للقطاع. 	<ol style="list-style-type: none"> 1. التقدم التقني في العالم وظهور اختراعات جديدة قد تساعد على تجاوز الحدود والقيود. 2. اهتمام واسع من الأسرة الدولية بتنمية الاقتصاد الفلسطيني. 3. سياسة فتح السوق امام الاستثمارات الخارجية في مجال الاتصالات ومشاركة فلسطيني المهجر في الاقتصاد الوطني ونقل الخبرات والمعرفة. 4. توسع في مجال التعليم التقني وإنشاء العديد من المراكز المتخصصة في الجامعات وزيادة الإقبال عليها. 5. سوق عربي ودولي مفتوح أمام المنتجات الفلسطينية. 6. توجه المؤسسات الدولية والإقليمية لدعم القطاع مادياً ولوجستياً. 7. الخبراء الفلسطينيين في المهجر. 8. اهتمام الحكومة بمشاريع القطاع.

5. الرسالة والرؤية والاهداف الاستراتيجية

الرسالة: إعداد البنية التحتية والقانونية والتنظيمية لتوفير خدمات الكترونية متكاملة والنهوض بالاقتصاد الرقمي وتعزيز دور القطاع ومساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والمجتمعية المستدامة.

الرؤية:

قطاع فاعل ومحرك رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة.

الأهداف الاستراتيجية للقطاع، السياسات والأنشطة

الأنشطة	السياسات	الهدف الاستراتيجي الرئيسي
<ul style="list-style-type: none"> ➤ التحول من البث التماثلي إلى البث الرقمي بكافة مراحله. ➤ تشغيل خدمة الجيل الثالث والرابع للهاتف المحمول. 	<ul style="list-style-type: none"> توفير حيز ترددي في الحزم الترددية UHF لخدمة الجيل الثالث والرابع. 	<p>1. بنية تحتية حديثة وشاملة وسوق اتصالات منظم، متطور تسود فيه أسس المنافسة السليمة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ➤ استكمال بناء نظام رقابة بسيط على الطيف الترددي المحوسب. 	<ul style="list-style-type: none"> وقف الاستخدام غير القانوني والتعدييات على الطيف الترددي. 	
<ul style="list-style-type: none"> ➤ الرقابة والمتابعة على الالتزامات حسب شروط الرخصة الممنوحة وتجديد الرخص. ➤ إعداد المواصفات الفنية للبرامج المطلوبة اللازمة لحساب تعرفه خدمات الاتصالات. 	<ul style="list-style-type: none"> التحقق من الالتزامات السنوية للمرخصين (مالي، محاسبي، تنظيمي). 	



الأنشطة	السياسات	الهدف الاستراتيجي الرئيسي
<ul style="list-style-type: none"> ➤ توفير خدمة تناقل الأرقام ➤ دراسة سوق الاتصالات وتحليله. ➤ إعداد دراسة عن واقع الاتصالات في الدول المجاورة. ➤ تحليل احتساب التكلفة. ➤ اعتماد أسعار الربط المرجعي. ➤ مراجعة أسعار الربط البيني. 	<p>تعزيز المنافسة السليمة لخدمات الهاتف النقال، زيادة السرعات والسعات وتقليل الأسعار.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> ➤ دراسة عن واقع سوق الاتصالات وإمكانية إصدار رخص جديدة خاصة بالخدمات. 	<p>تمكين مقدمي خدمات جديدة من الدخول إلى سوق العمل.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> ➤ المشاركة الفاعلة في نشاط الاتحاد العالمي للاتصالات. ➤ توقيع اتفاقيات دولية تدعم القطاع. ➤ التواصل مع المجتمع الدولي لمواجهة الانتهاكات الاسرائيلية لقطاع الاتصالات. ➤ تجنيد الدعم اللازم لتصويت الدول عربياً، دولياً، إقليمياً لصالح قرارات فلسطين في القطاع. 	<p>رفع مكانة فلسطين في الاتحاد الدولي للاتصالات ITU .</p>	
<ul style="list-style-type: none"> ➤ المساهمة في تطوير المناهج الدراسية وتعزيز استخدام الانترنت في المدارس والجامعات. ➤ التعاون مع الشركاء من أجل تخفيض أسعار أجهزة 	<p>تمكين المواطنين من استخدام تكنولوجيا المعلومات والنفوذ إلى الانترنت.</p>	<p>2. مواطنة وصناعات رقمية ومجتمع معلومات متطور.</p>



الأنشطة	السياسات	الهدف الاستراتيجي الرئيسي
<p>الحاسوب وتوابعها.</p> <p>➤ بناء ودعم المشاريع والمبادرات في مجال تكنولوجيا المعلومات وأدواتها لتحقيق الامتثال للمواطن.</p> <p>➤ دعم المبادرات والمشاريع في تطوير المحتوى الرقمي الفلسطيني.</p> <p>➤ توفير بيئة تنافسية واستثمارية محفزة للصناعة الرقمية.</p>		
<p>➤ تنفيذ مشاريع دعم وحضانة المبدعين والمشاريع الناشئة.</p> <p>➤ تنفيذ المسابقات في مجال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات وأدواتها.</p> <p>➤ إنشاء حاضنة لتطوير الخدمات الالكترونية.</p> <p>➤ بناء الشراكات الدولية لتطوير الريادة والإبداع.</p>	<p>دعم وتشجيع البحث والتطوير وحضانة المبدعين والرياديين والمشاريع الناشئة.</p>	
<p>➤ إعداد المواصفات والمقاييس الخاصة بالمحتوى.</p> <p>➤ إعداد الضوابط الأخلاقية اللازمة بالمحتوى.</p> <p>➤ العمل على توفير بيئة سليمة للمواطن للاستخدام الامتثال للانترنت.</p>	<p>تعزيز جودة المحتوى الرقمي الفلسطيني على الانترنت.</p>	



الأنشطة	السياسات	الهدف الاستراتيجي الرئيسي
<ul style="list-style-type: none"> ➤ التعاون مع المؤسسات ذات الصلة في وضع برامج خاصة لتوظيف تكنولوجيا المعلومات وأدواتها لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة. ➤ التعاون مع المؤسسات ذات الصلة في وضع برامج خاصة من أجل انخراط ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل. 	<p>توظيف تكنولوجيا المعلومات لتمكين الفئات ذات الاحتياجات الخاصة.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> ➤ إنشاء مراكز تكنولوجية خدمتية للمناطق. ➤ تنفيذ مشاريع لتقديم الخدمات عن طريق النافذة الموحدة للبريد بالتعاون مع الشركاء. ➤ تشجيع الشركاء لتوفير خدماتهم عن طريق تطبيقات الهاتف المحمول. ➤ توفير بيئة تنافسية سليمة. ➤ تبسيط الإجراءات الخاصة بالترخيص. ➤ رفع الإجازة التنظيمية. ➤ تقديم تحفيز مالي وتنظيمي للمستثمرين. ➤ تنظيم المشاركة في الشبكات. ➤ فرض تعليمات والتزامات على المهيمن. 	<p>توسعة البنية التحتية لتوفير الخدمات وتشجيع الاستثمار في القدس والمناطق المعزولة والنائية والأغوار.</p>	



الأنشطة	السياسات	الهدف الاستراتيجي الرئيسي
<ul style="list-style-type: none"> ➤ وضع تعليمات المشاركة في البنية التحتية. ➤ وضع الحوافز التشجيعية لتشمل خدمات الانترنت. 	<p>إتاحة الوصول إلى الانترنت من أجل زيادة نسبة المستخدمين.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> ➤ رفع كفاءة المختصين بالقطاع وزيادة انتاجيتهم. ➤ تمكين العاملين من مواكبة التطورات الحديثة. ➤ تعزيز قدرات المختصين بالقطاع (مهندسين و مبرمجين). ➤ تدريب وتأهيل الخريجين الجدد. ➤ تدريب طلاب الجامعات والمعاهد خلال فترة الدراسة. 	<p>تنمية قدرات العاملين في المجال التكنولوجي وتأهيل الطلاب والخريجين لثلبية متطلبات سوق العمل.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> ➤ تمكين الشرائح المجتمعية من الوصول الى الخدمات والمعلومات الالكترونية. ➤ تعزيز الحس الأمني وحماية الخصوصية عند استخدام الاجهزة والتطبيقات التكنولوجية. 	<p>تعزيز الوعي والمعرفة المجتمعية لاستخدام نظم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشكل سليم و آمن.</p>	
<p>تطبيق التعليم الذكي في 5 مدارس حكومية</p>	<p>تعزيز مبادرة التعليم الذكي</p>	
<ul style="list-style-type: none"> ➤ تقديم خدمات الكترونية جديدة G2G. ➤ العمل على اطلاق خدمات جديدة G2C 	<p>تعزيز التعاون والشراكة والتكامل مع كافة القطاعات المحلية.</p>	<p>3. حكومة الكترونية متكاملة وخدمات الكترونية ذات جودة عالية.</p>



الأنشطة	السياسات	الهدف الاستراتيجي الرئيسي
<ul style="list-style-type: none"> ➤ تشجيع وتعزيز تطبيقات الهاتف النقال ➤ تطوير بوابة الخدمات الالكترونية ➤ تطوير ناقل البيانات الحكومي . ➤ تطوير عمل فريق زناار للربط البيئي للبيانات ➤ دعم وتشجيع وتعزيز التعاون مع المؤسسات لاطلاق خدماتها الالكترونية ➤ العمل على توفير البيئة القانونية والادارية السليمة لاطلاق الخدمات الالكترونية . ➤ العمل على بناء مركز المصادقات والتوقيع الالكتروني 		
<ul style="list-style-type: none"> ➤ توسعة وتطوير مركز البيانات الوطني. ➤ بناء نظام مراقبة للخدمات الحكومية. ➤ بناء نظام الحوسبة السحابية للقطاع الحكومي. ➤ تطوير ناقل البيانات الحكومي (x-road) (المكونات المادية والانظمة). ➤ تطوير بوابة الحكومية الالكترونية. ➤ وضع المواصفات والمقاييس الفنية اللازمة لتمكين المؤسسات الحكومية من تقديم خدماتها بطريقة آمنة. 	<ul style="list-style-type: none"> تطوير قواعد البيانات ومركز البيانات الوطني وصولاً إلى استخدام حوسبة سحابية خاصة للمؤسسات الحكومية بهدف التحول الالكتروني الشامل. رفع كفاءة الخدمات الالكترونية المقدمة من المؤسسات الحكومية. إعداد وتطوير وتوحيد المعايير والمقاييس والمواصفات للخدمات الالكترونية . 	



الأنشطة	السياسات	الهدف الاستراتيجي الرئيسي
<ul style="list-style-type: none"> ➤ استكمال حصر المعاملات الحكومية وتحديد اولويات الخدمات. ➤ بناء ناقل حكومي آخر ليكون جاهز للعمل في حالة حدوث طارئ في الموقع الأول DRS. ➤ الطابع الالكتروني. ➤ استكمال العمل على زنار. 		
<ul style="list-style-type: none"> ➤ بناء مركز الاستجابة لطوارئ الحاسوب ➤ تدريب طاقم مصغر ليكون نواة للفريق. 	تعزيز أمن وحماية البيانات الالكترونية والخدمات الالكترونية.	
<ul style="list-style-type: none"> ➤ إستكمال عملية ربط المؤسسات الحكومية. ➤ ربط المزيد من المؤسسات الحومية بناقل البيانات الحكومي. X-road. 	تطوير البنية التحتية والشبكة الحكومية.	
<ul style="list-style-type: none"> ➤ بناء مركز المصادقات والتوقيع الالكتروني. 	بناء هيئة المصادقات الوطنية.	
<ul style="list-style-type: none"> ➤ نشر الوعي بأهمية استخدام الخدمات الالكترونيه للمواطنين والشركات والمؤسسات الحكومية. ➤ رعاية المبادرات الوطنية الخاصة بتطبيقات خدمات الكترونية للأجهزة الذكية. ➤ 	تطوير وتشجيع التطبيقات والخدمات الالكترونية للأجهزة الذكية المحمولة.	



الأنشطة	السياسات	الهدف الاستراتيجي الرئيسي
<ul style="list-style-type: none"> ➤ استكمال تأهيل وأتمتة الإدارة العامة للبريد بالإضافة إلى مكاتب البريد. ➤ تأهيل كادر البريد. ➤ عمل تفاهات مع وزارات حكومية وشركات خاصة لتقديم خدماتها من خلال مكاتب البريد. ➤ حملات إعلانية وتوعوية. 	<p>مكاتب بريدية مؤهلة ومؤتمتة و خدمات حكومية في المكاتب البريدية.</p>	<p>4. قطاع بريد منظم، فعال، مؤهل ومتطور</p>
<ul style="list-style-type: none"> ➤ تفعيل خدمتي البريد الدبلوماسي ومن باب إلى باب. ➤ حملات إعلانية وتوعوية. 	<p>خدمات بريدية جديدة مقدمة في فلسطين.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> ➤ تفعيل خدمات البريد السريع الداخلي (الرسائل والرزم البريدية، الطرود لغاية 20 كغم). ➤ حملات إعلانية وتوعوية. 	<p>خدمة البريد السريع مفعلة في فلسطين.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> ➤ تفعيل وتشغيل مكتب التبادل الدولي/ اريحا. 	<p>مكتب التبادل البريدي الدولي مفعل ومشغل للبريد الداخلي والخارجي.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> ➤ التعاقد مع الإدارات البريدية العربية والعالمية لتبادل الارسلات الخارجية. ➤ التعاقد مع شركات الطيران للنقل الجوي. 	<p>بريد دولي موزع ومصدر الى دول العالم بإرساليات مباشرة ضمن المعيار الدولي.</p>	



الأنشطة	السياسات	الهدف الاستراتيجي الرئيسي
<ul style="list-style-type: none"> ➤ المشاركة الفاعلة في نشاط اتحاد البريد العالمي. ➤ توقيع اتفاقيات دولية تدعم قطاع البريد. ➤ التواصل مع المجتمع الدولي لمواجهة الانتهاكات الاسرائيلية لقطاع البريد. ➤ تجنيد الدعم اللازم لتصويت الدول عربياً، دولياً، إقليمياً لصالح قرارات فلسطين في القطاع. 	<p>رفع مكانة فلسطين في اتحاد البريد العالمي UPU من عضو مراقب إلى العضوية الكاملة.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> ➤ إعداد قانون ودليل الجرائم الالكترونية. ➤ اعداد قانون الخصوصية وحماية البيانات الشخصية. ➤ إعداد قانون الأمن السيبراني. ➤ اقرار قانون المعاملات الالكترونية. ➤ قوانين منظمة لحوكمة الانترنت. ➤ قوانين منظمة للتجارة الالكترونية. 	<p>إعداد وتحديث القوانين والتشريعات اللازمة للقطاع بالتعاون مع الشركاء.</p>	<p>5. بيئة تشريعية وقانونية وتنظيمية وعصرية وشاملة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ➤ قانون الاتصالات، نظام فض النزاعات، نظام للترخيص، تعليمات الربط البيني، الخطة الوطنية لترقيم، المشاركة بالبنية التحتية، تعليمات حماية المستهلك، معايير جودة الخدمة، نظام المخالفات، نظام عوائد التلفزة الرقمية، نظام التفويض في التراخيص. 	<p>تحديث القوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بقطاع الاتصالات.</p>	



الأنشطة	السياسات	الهدف الاستراتيجي الرئيسي
<ul style="list-style-type: none"> ➤ إعداد ورش عمل مع الشركاء. ➤ إعداد الشروط المرجعية لتوظيف التجنيد الخارجي أو الداخلي لاعداد الدراسة (المسودة). ➤ جمع المعلومات (مسودة الدراسة) وطرحها على الشركاء ➤ صياغة التعليمات بشكلها النهائي ➤ اعتماده من قبل الوزاره 		
<ul style="list-style-type: none"> ➤ اعداد دراسة تحليل قطاع تكنولوجيا المعلومات. ➤ اعداد السياسات الخاصة بحماية الطفل والاسرة في استخدام الانترنت. ➤ اعداد السياسات والخطط لتطوير المحتوى الرقمي الفلسطيني. ➤ تحديث سياسة أمن المعلومات. ➤ اعداد سياسة الحوسبة السحابية. ➤ اعداد سياسة المحتوى الرقمي. ➤ اعداد سياسة انترنت الاشياء. ➤ اعداد سياسة استخدام للبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر. 	<ul style="list-style-type: none"> إعداد السياسات الخاصة بقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. 	



الأنشطة	السياسات	الهدف الاستراتيجي الرئيسي
<ul style="list-style-type: none"> ➤ اعداد سياسة استخدام بروتوكول الانترنت الاصدار السادس. ➤ اعداد سياسة تفعيل التجارة الإلكترونية. ➤ إعداد السياسات لهيئة المصادقات الوطنية. 		
<ul style="list-style-type: none"> ➤ وضع الأنظمة واللوائح الناظمة لقانون المعاملات الالكترونية. ➤ وضع إطار موحد لتنظيم عمل حاضنات تكنولوجيا المعلومات. 	<p>إصدار الأطر التنظيمية اللازمة لتطوير قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.</p>	
<p>توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم لتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد</p>	<p>تعزيز التعاون والشراكات الدولية لدولة فلسطين على المستوى الاقليمي والدولي</p>	
<ul style="list-style-type: none"> ➤ اقرار قانون بريد عصري. ➤ ورقة سياسات للبريد. 	<p>تشريعات وقوانين ناظمة لعمل البريد.</p>	

6. استراتيجية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد وأجندة السياسات الوطنية

جاءت الأهداف الاستراتيجية والسياسات القطاعية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد منسجمة مع اجندة السياسات الوطنية للحكومة للأعوام 2017-2022، وفيما يلي أبرز السياسات الوطنية التي تبنتها الحكومة ذات العلاقة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد ومدى انسجام السياسات القطاعية معها:

المحور	الاولوية الوطنية	الاولويات السياسية للحكومة	السياسات القطاعية للقطاع
الطريق نحو الاستقلال	تجسيد الدولة المستقلة وانهاء الاحتلال	تصعيد الجهود وطنية ودوليا لانهاء الاحتلال	<ul style="list-style-type: none"> توسعة البنية التحتية لتوفير الخدمات وتشجيع الاستثمار في القدس والمناطق المعزولة والأغوار.
	تعزيز المكانة الدولية لدولة فلسطين	المشاركة الفاعلة في المنظومة الدولية	<ul style="list-style-type: none"> رفع مكانة فلسطين في الاتحاد الدولي للاتصالات . رفع مكانة فلسطين في الاتحاد البريدي العالمي. تعزيز التعاون والشراكات الدولية لدولة فلسطين على المستوى الاقليمي والدولي.
الاصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة	الحكومة المستجيبة للمواطن	الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن	<ul style="list-style-type: none"> زيادة سرعات الانترنت وتقليل الاسعار . توسعة البنية التحتية لتوفير الخدمات وتشجيع الاستثمار في القدس والمناطق المعزولة والنائية والأغوار . تعزيز التعاون والشراكة والتكامل مع كافة القطاعات المحلية من اجل تقديم خدمات الكترونية في اتجاهين حكومة-حكومة ومن حكومة -المواطن . تقديم خدمات بريد جديدة للمواطن وخدمات البريد السريع وخدمات حكومية من خلال البريد.
التنمية المستدامة	استقلالية الاقتصاد الفلسطيني	بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني	<ul style="list-style-type: none"> تشغيل خدمات الجيل الثالث والرابع للاتصالات. توسعة البنية التحتية لتوفير الخدمات وتشجيع الاستثمار في فلسطين خاصة في القدس والمناطق المعزولة والنائية والأغوار. البريد الدولي وارساليات مباشرة مع فلسطين .
		توفير بيئة استثمارية ملائمة	<ul style="list-style-type: none"> توفير البيئة الاستثمارية المحفزة للصناعة الرقمية. تعزيز من جودة المحتوى الرقمي.



7. الاهداف الاستراتيجية القطاعية وغايات التنمية المستدامة والالتزامات الدولية:-

تعتبر فلسطين من اولى الدول التي وقعت على اعلان الامم المتحدة بشأن الألفية، حيث جاءت استراتيجية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد بمكوناتها واهدافها وسياساتها منسجمة تماما معها لا سيما الهدف الثامن للألفية والذي ينص على التعاون الخاص لاتاحة فوائد التقنيات الحديثة والخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث تعمل استراتيجية القطاع بسياساتها واهدافها الاستراتيجية على الوفاء بالتزاماتها الدولية وتنفيذ ما ورد من اتفاقيات .



8. البرامج حسب البيان السياساتي للاعوام 2017-2019

برنامج الاتصالات حسب البيان السياساتي

غاية سياسة البرنامج:

سوق اتصالات فعال وحر ومنظم تسود فيه أسس المنافسة السليمة يجلب الاستثمار ويضمن توفير خدمات اتصالات بجودة عالية للمواطن الفلسطيني.

هدف سياسة البرنامج

- توفير حيز ترددي في الحزم الترددية UHF لخدمة الجيل الثالث والرابع.
 - الانتقال إلى البث التلفزيوني الرقمي بدلاً من البث التماثلي.
 - استخدام الترددات التي كانت مخصصة للبث التلفزيوني لخدمات الجيل الثالث والرابع.
- وقف الاستخدام غير القانوني والتعديت على الطيف الترددي.
 - تعزيز أدوات وتقنيات الرقابة على الطيف الترددي.
 - بناء نظام للتحكم والرقابة على الطيف الترددي يعمل على اكتشاف الاستخدامات غير القانونية للطيف وتحديد مواقعها بدقة.
- التحقق من الالتزامات السنوية للمرخصين (مالي، محاسبي، تنظيمي).
 - تعزيز الرقابة على الشركات المرخصة لتقديم خدمات الاتصالات والتحقق من التزامها بشروط الترخيص.
 - استخدام شركات تدقيق خارجية.



- تعزيز المنافسة السليمة لخدمات الهاتف النقال وذلك من خلال توفير خدمة تناقل الأرقام.
 - إصدار التعليمات التنظيمية وتهيئة البيئة التنافسية لاعتماد خدمة تنقل الأرقام للهاتف المتنقل.
- العمل بنظام التفويض في التراخيص.
 - التدخل التنظيمي لتيسير إجراءات التراخيص لمشغلي ومزودي خدمات الاتصالات.
- تحديث قانون الاتصالات، ونظام فض النزاعات، وتعليمات الربط البيئي، والتعليمات الخاصة بالترقيم، والمشاركة بالبنية التحتية، حماية المستهلك، معايير جودة الخدمة ونظام المخالفات.
 - تحديث التشريعات والانظمة والتعليمات بحيث تواكب هذا التطور.
 - بناء طاقم مدرب قادر على المساهمة بإعادة قراءة هذه القوانين والتعليمات وتحديد نقاط القوه والضعف فيها.



برنامج تكنولوجيا المعلومات حسب البيان السياسي

غاية سياسة البرنامج:

تمكين الحكومة وتعزيز القدرات الذاتية على بناء الخدمات الالكترونية بشكل علمي يناسب الوضع الفلسطيني، وبوابات الكترونية يتم من خلالها تقديم الخدمات للمواطنين، قطاع الأعمال والمؤسسات الحكومية.

هدف سياسة البرنامج

• تشغيل وتطوير الناقل الحكومي وتحويل الخدمات الحكومية من خلاله.

- تشغيل وتطوير الناقل الحكومي (المكونات المادية والانظمة).
- بناء وتطوير بوابة الحكومية الالكترونية.
- وضع المواصفات والمقاييس الفنية اللازمة لتمكين المؤسسات الحكومية من تقديم خدماتها بطريقة آمنة.
- بناء ودعم مركز الاستجابة لطوارئ الحاسوب.
- اطار التبادل البيئي زنا.
- الطابع الالكتروني.

• وضع الاطار التشريعي للامن السيبراني الفلسطيني

- وضع الاطار التشريعي الملائم للامن السيبراني.
- بيئة تشريعية وقانونية وتنظيمية ملائمة للقطاع من خلال اعداد قوانين.



• أتمتة أعمال الوزارة

- بناء أنظمة حديثة وتطوير الانظمة الحالية.
- بناء البوابة الإدارية الالكترونية لموظفي الوزارة.
- ربط المؤسسات الحكومية بالشبكة الحكومية و تطوير مركز البيانات الوطني.
- إستكمال عملية ربط المؤسسات الحكومية.
- توسعة وتطوير مركز البيانات الوطني.
- بناء نظام مراقبة للخدمات الحكومية.
- بناء نظام الحوسبة السحابية للقطاع الحكومي.



برنامج البريد حسب البيان السياساتي

غاية سياسة البرنامج:

بريد فلسطيني يقدم خدمات بريدية ((بريد المؤسسات الحكومية وخدمات البريد السريع المحلي والدولي ذو الصفة الدبلوماسية وعقد اتفاقيات مع القطاع العام والخاص لتقديم خدماتهم نيابة عنهم من خلال مكاتبنا المنتشرة في التجمعات السكانية التي لا يوجد لهم مكاتب بها مثل وزارة الداخلية ووزارة المالية ووزارة الشؤون الاجتماعية وشركات قطاع الاتصالات، وتغطية المناطق النائية بالخدمات البريدية لتشمل اضافة 11 مكتب بريد (مكتب لكل محافظة)، وتعزيز الثقة مع الادارات البريدية العالمية واستكمال تشغيل مكتب التبادل الدولي في مدينة اريحا.

هدف سياسة البرنامج

- أ. تفعيل خدمات البريد السريع الداخلي (الرسائل والرزق البريدية والطرود لغاية 20 كغم) على مستوى المكاتب البريدية الرئيسية في 11 محافظة.
- ب. تقديم خدمات كل من وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات (تراخيص المحطات الاذاعية والمتفزة وتراخيص شركات البريد وتراخيص شركات الاتصالات والانترنت) ووزارة المواصلات (تجديد الرخص السواقين و رخص المركبات...) ووزارة الداخلية (استخراج هوية شخصية وتجديدها وشهادة الوفاة) في 3 مكاتب بريدية (الشمال والوسط والجنوب).
- ت. تقديم خدمات البريد السريع على المستوى الدولي (العربي) وتعزيز الثقة مع الادارات البريدية العربية في الدول العربية من خلال التبادل المباشر بشكل يومي.



ث. تفعيل خدمات البريد السريع الداخلي (الرسائل و الرزم البريدية و الطرود لغاية 20 كغم) على مستوى المكاتب البريدية تصنيف (أ + ب) البالغ عددها 26 مكتب بريد موزعة على المحافظات.

ج. تقديم خدمات كل من وزارة الداخلية (استصدار هوية وشهادات الميلاد وطلب جواز سفر و معاملة حسن السلوك) ووزارة الشؤون الاجتماعية (صرف مستحقات أسر الشهداء والاسرى ومنتفعي الشؤون الاجتماعية)، وشركات الانترنت (استقبال طلبات الاشتراك واستخراج الفواتير و قبضها إلكترونياً) في 3 مناطق بريدية (الشمال والوسط و الجنوب).

د. تقديم خدمات البريد السريع الدولي (الدول التابعة للاتحاد البريدي العالمي) وتعزيز الثقة مع الادارات البريدية في 173 دولة من خلال التبادل المباشر بشكل يومي.

ذ. تفعيل خدمات البريد السريع الداخلي (الرسائل والرزم البريدية والطرود لغاية 20 كغم) على مستوى المكاتب البريدية تصنيف (ج) البالغ عددها 48 مكتب بريد موزعة على المحافظات.

ر. تقديم خدمات كل وزارة المالية (ضريبة الاملاك و المقبوضات الخاصة بها...) و وزارة العدل (شهادة عدم محكومية) في 3 مكاتب بريدية (الشمال والوسط و الجنوب) نيابة عنهم، وشركات الماء و الكهرباء و استخراج وقبض الفواتير.

ز. تفعيل خدمتي (البريد الدبلوماسي وخدمة من الباب للباب) في مدينتي رام الله والبيرة والخدمات المساندة (البطاقات البريدية) في جميع المكاتب البريدية البالغة 85 مكتب بريد.



البرنامج الإداري حسب البيان السياساتي

يعتبر البرنامج برنامج داعم ومساند للإدارة العليا وكافة الدوائر العاملة في الوزارة وخدمات الدعم التي تعتبر غير مسؤولة مباشرة عن تقديم الخدمات الرئيسية للمؤسسة كما يشمل البرنامج الإداري العمليات والصيانة والتطوير للبنية الرئيسية للوزارة ومكاتبها أو الموجودة في المحافظات لأجزاء من هذه البنية التي تحوي مكاتب الإدارة العليا.

غاية سياسة البرنامج:

أنظمة إدارة فعالة وذات شفافية ومساءلة وحديثة.

هدف سياسة البرنامج

- إدارة الوزارة تعمل وفقاً للإجراءات المتبعة والمعمول بها.

(أ) تطوير البنية التحتية للوزارة (الحوسبة والصيانة والتأهيل).

- وزارة تعمل وفقاً للإجراءات المتبعة والمعمول بها.
- وسائل عمل مطورة وحديثة لتمكين الموارد البشرية وقيادة الوزارة.
- بنية تحتية مطورة ومتكاملة للخدمات المقدمة للمواطن ولتبسيط العمل الإداري.

(ب) مشروع مركز التدريب التكنولوجي

- تدريب الكوادر الحكومية المتخصصة بأحدث تطبيقات تكنولوجيا المعلومات. لتوظيفها في تقديم أفضل الخدمات.
- كوادر بشرية مؤهلة وذات كفاءة عالية.



- نشر الوعي التكنولوجي لكافية اطياف المجتمع.

ت) مشروع دعم المبادرات والتميز والابداع

- تعميق روح التميز والابداع في جميع المجالات المتعلقة بعمل الوزارة .

- انتاجية علمية مبدعة وتميز الموارد البشرية في خدمة المواطن.

- تمكين الكفاءات للانخراط أكثر والاضطلاع بمسؤولياتها.



9. المغلفات المالية

رقم البرنامج: 2004

2019	2018	2017	البيان
50	50	50	السفر والمهام الرسمية
430	399	1880	النفقات التشغيلية
150	150	160	ايجارات
200	200	195	أخرى (تشغيلية)
40	40	42	مكافآت الموظفين
15	13	12	أصول ثابتة
12	10	85	مخزون
680	661	641	بدل تنقل ثابت
1577	1523	3065	المجموع

رقم البرنامج : 2005

2019	2018	2017	البيان
85	70	40	السفر والمهام الرسمية
319	328	185	النفقات التشغيلية
45	40	25	ايجارات
95	80	99	أخرى (تشغيلية)
50	50	10	مكافآت الموظفين
10	10	9	أصول ثابتة
5	5	6	مخزون
136	132	128	بدل تنقل ثابت
745	715	502	المجموع

رقم البرنامج : 2006

2019	2018	2017	البيان
70	60	50	السفر والمهام الرسمية
231	248	150	النفقات التشغيلية
25	20	33	ايجارات
98	80	74	أخرى (تشغيلية)
40	30	11	مكافآت الموظفين
10	10	10	أصول ثابتة
5	5	5	مخزون
136	132	128	بدل تنقل ثابت
615	585	461	المجموع



رقم البرنامج : 2007

2019	2018	2017	البيان
100	100	79	السفر والمهمات الرسمية
604.262	598.91	913	النفقات التشغيلية
15	15	15	ايجارات
310	310	185	أخرى (تشغيلية)
70	70	47	مكافآت الموظفين
20	20	27	أصول ثابتة
19.542	20.730	46	مخزون
409.681	397.200	495	بدل تنقل ثابت
1548.485	1531.84	1807	المجموع

الجدول النهائي للبرامج الأربعة:

2019	2018	2017	البيان
305	280	219	السفر والمهمات الرسمية
1584.262	1573.91	3227	النفقات التشغيلية
235	225	233	ايجارات
703	670	553	أخرى (تشغيلية)
200	190	113	مكافآت الموظفين
55	53	58	أصول ثابتة
41.542	40.730	142	مخزون
1361.681	1322.20	1392	بدل تنقل ثابت
4485.485	4354.84	5937	المجموع



اطار التمويل للاعوام (2017-2022) بالشيكال

سنة 2017

فجوة التمويل	الموارد المتوقعة	التكلفة المتوقعة	مصدر الاموال
1.187.000	34.972.000	36,159,000	حكومي / ليس تابع لمشروع جاري
0	3.780.000	3.780.000	حكومي (مشروع)
-	-	-	مانح (مشروع في حدود الموازنة)
-	3,850,000	3,850,000	مانح/ كويكا (خارج الموازنة)

سنة 2018

فجوة التمويل	الموارد المتوقعة	التكلفة المتوقعة	مصدر الاموال
956,918	32,299,382	33,256,300	حكومي / ليس تابع لمشروع جاري
5,464,914	13,375,276	18,840,190	حكومي (مشروع)
-	-	-	مانح (مشروع في حدود الموازنة)
-	2,100,000	2,100,000	مانح/ كويكا (خارج الموازنة)

سنة 2019

فجوة التمويل	الموارد المتوقعة	التكلفة المتوقعة	مصدر الاموال
1,026,379	33,363,458	34,389,837	حكومي / ليس تابع لمشروع جاري
3,451,341	8,053,129	11,504,470	حكومي (مشروع)
-	-	-	مانح (مشروع في حدود الموازنة)
-	1,050,000	1,050,000	مانح/ كويكا (خارج الموازنة)



سنة 2020

فجوة التمويل	الموارد المتوقعة	التكلفة المتوقعة	مصدر الاموال
943354	34,275,002	35,218,356	حكومي / ليس تابع لمشروع جاري
3,093,700	7,632,101	10,725,801	حكومي (مشروع)
-	-	-	مانح (مشروع في حدود الموازنة)
-	-	-	مانح/ (خارج الموازنة)

سنة 2021

فجوة التمويل	الموارد المتوقعة	التكلفة المتوقعة	مصدر الاموال
6,204,075	30,171,201	36,375,276	حكومي / ليس تابع لمشروع جاري
4,068,868	7,275,121	11,343,989	حكومي (مشروع)
-	-	-	مانح (مشروع في حدود الموازنة)
-	-	-	مانح/ (خارج الموازنة)

سنة 2022

فجوة التمويل	الموارد المتوقعة	التكلفة المتوقعة	مصدر الاموال
3,912,900	33,587,300	37,500,200	حكومي / ليس تابع لمشروع جاري
2,000,000	9,000,000	11,000,000	حكومي (مشروع)
-	-	-	مانح (مشروع في حدود الموازنة)
-	-	-	مانح/ (خارج الموازنة)



10. الخطة التنفيذية والمتابعة والتقييم

تعتمد الخطة الاستراتيجية على عدة عوامل لنجاحها وتنفيذ اهدافها، منها وجود خطة تنفيذية مرتبطة بجدول زمني لتحقيق الاهداف ذات مؤشرات واضحة تعكس المهام والتدخلات ومدى انجازها خلال فترة اعداد الخطة , كذلك وجود الية لتقييم الخطة بشكل منتظم على ما تم إنجازه وتحديد الحكم على ما تم تنفيذه بالإضافة الى عامل المتابعة لتصويب الوضع في حالة الاخفاق لتنفيذ كل او بعض الاهداف لسبب أو لآخر ولتعزيز عوامل النجاح خلال المدة الزمنية للخطة ، آخذين في الاعتبار التطورات السياسية والأمنية واجراءات الاحتلال في الحسبان بالإضافة الى تعثر التمويل احيانا بسبب الارهاصات السياسية او الامنية سواء من الموازنة المخصصة من الخزينة العامة او تلك المرصودة او المفترض رصدها من الجهات المانحة والتي تتغير احيانا تبعا للوضع السياسي في المنطقة.

وللوصول الى التقييم العادل والشفاف فقد تم وضع خطة تنفيذية كأحد ادوات وعوامل التقييم تتناول الهدف الاستراتيجي والسياسات المنبثقة عن الهدف والانشطة ومؤشرات تنفيذها خلال فترة اعداد الخطة والجهات المسؤولة عن تنفيذها على نحو مشار اليه أدناه .

الجهة المسؤولة عن التنفيذ	المبلغ المطلوب بالشئيل	مؤشر القياس للاشطة	فترة التنفيذ																الأنشطة	التدخلات	الاهداف الاستراتيجية								
			2022				2021				2020				2019							2018				2017			
			Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1				Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1



(1)

أعضاء فريق إعداد الاستراتيجية القطاعية 2017 – 2022

الاسم	الإدارة العامة
باسم حمودي (رئيس الفريق)	مدير عام ديوان الوزير
جواد أبو زهرة	الإدارة العامة للتخطيط
محمد بدر	الإدارة العامة للترددات
فادي مرجانة	الإدارة العامة للحاسوب الحكومي
علان غازي	الإدارة العامة للمعلوماتية
رشيد حنون	الإدارة العامة للاتصالات
زياد عرباسي	الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية
باسل عنتر	الإدارة العامة للبريد
ناريمان عزام	الإدارة العامة للحكومة الالكترونية